

أمريكا والحوار مع طالبان.. البحث عن طوق النجاة من الحرب الفاشلة

بلدان العالم العربي بعد ربيع الثورات العربية، والذي أطاح بعض الأنظمة الدكتاتورية فيها، قد تدفع الحركة إلى التفكير في العمل السياسي، كسبيل للوصول إلى الحكم.

وعلى الرغم من موافقة طرفي النزاع على الجلوس إلى مائدة الحوار، إلا أنه توجد بعض المعوقات التي قد تقف حجر عثرة في طريق التوصل إلى حل للأزمة، ومن هذه المعوقات:

١- الانتقادات الداخلية من الخصوم السياسيين، حيث سارع الجمهوريون إلى اتهام إدارة أوباما بمهادنة «طالبان»، والتفاوض مع الإرهاب.

٢- استمرار السياسات الأمريكية المستفزة، التي كان آخرها شريط الفيديو الذي يظهر أفراداً من مشاة البحرية الأمريكية وهم يتبولون على جثث عناصر «طالبان»؛ على الرغم من مسارعة كل من وزير الدفاع الأمريكي ليون بانينشا، ووزير الخارجية، هيلاري كلينتون، إلى إدانة هذا التصرف بأشد العبارات.

طوق نجاة

وفي النهاية، يؤكد المراقبون أنه أيّ ما كانت الأسباب والدوافع وراء اختيار واشنطن وطالبان طريق التفاوض، فإن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في رغبتها بإيجاد طوق نجاة لإنهاء عملياتها العسكرية في أفغانستان بشكل يحفظ لها ماء الوجه، وبالتالي فإن واشنطن لن تضيع هذه الفرصة.

ولعل هذا ما يفسر لقاء وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون مع رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، للتعبير عن دعم أمريكا لفتح مكتب تابع لحركة «طالبان» في الدوحة، حيث سيعمل المكتب كمقر تستعد فيه حركة طالبان للدخول في مفاوضات للمصالحة مع الحكومة الأفغانية. ■

بقلم: أيمن بريك

موافقة طالبان

في المقابل، يشير المراقبون إلى أن موافقة حركة طالبان على بدء الحوار مع أمريكا جاء نتيجة لوجود بعض المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية بشكل عام، والأفغانية بشكل خاص.

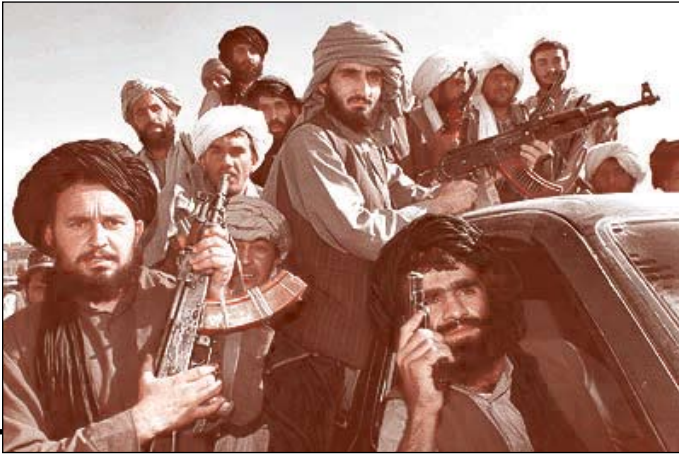
فعلى الصعيد الداخلي: تندرك طالبان جيداً أن انسحاب قوات الاحتلال من أفغانستان بحلول عام ٢٠١٤، سوف يترك فراغاً كبيراً يمكن أن تستغله الجارة إيران في دعم حكومة كرزاي الضعيفة، والسيطرة على مجريات الأمور، وبالتالي فإن طالبان تبحث عن دور لها بعد الانسحاب الأمريكي،

إضافة إلى أن مقتل زعيم «القاعدة»، أسامة بن لادن، في السنة الماضية، ربما كان له دور في إقناع «طالبان» بفك ارتباطها بـ «القاعدة»، التي لم تعد هناك أي جدوى في استمرار التحالف معها.

وعلى الصعيد الخارجي، يرى المراقبون أن المكاسب التي حققها الإسلاميون في بعض

الأمريكية، ولعل هذا هو الدرس المستفاد من ربيع الثورات العربية.

وفي النهاية: يدرك الأمريكيون جيداً أن الحرب مهما طالّت لا بد من بلوغ مرحلة التسوية السياسية لإنهائها، ولعل هذا ما دفع واشنطن إلى إبداء نوع من الجدية والمرونة في الوقت نفسه، إزاء المفاوضات مع «طالبان»، عندما أعلنت كلينتون، خلال شهر شباط الماضي على هامش اجتماع لدول آسيا بنينويورك، أن الشروط المسبقة التي وضعتها واشنطن مثل ضرورة نذب «طالبان» للعنف أولاً، وقطع صلاتها مع «القاعدة»، وقبول الدستور الأفغاني، أصبحت اليوم جزءاً من الأهداف المتفاوض عليها وليست شروطاً مسبقة.



رحبت الولايات المتحدة الأمريكية قبل أيام بإعلان حركة طالبان الأفغانية موافقتها المبدئية على فتح مكتب لها في العاصمة القطرية الدوحة، كخطوة أولية لبدء الحوار مع واشنطن، باعتبارها طرفاً أساسياً في الأزمة الأفغانية الحالية، وذلك نتيجة لسلسلة من الحوارات واللقاءات السرية التي استمرت لشهور طويلة من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة وإنهاء الاحتلال الأمريكي الذي دام أكثر من عشر سنوات.

وعلى الرغم من إصرار أمريكا، سواء في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش أو الحالي باراك أوباما، طوال السنوات الماضية، على الخيار العسكري للقضاء على نظام طالبان، إلا أن تراجع واشنطن في الأيام الأخيرة وعرضها الحوار مع الحركة، بل وقبولها بشروط الحركة فتح مكتب لها في قطر، وتخلي واشنطن عن شروطها السابقة التي وضعتها للتفاوض، إضافة إلى الإفراج عن ثلاثة من قادة طالبان.. يشير إلى أن أمريكا عدلت عن الخيار العسكري ولو بشكل جزئي، والتركيز على خيار التفاوض، وهو ما يشير الكثير من التساؤلات عن سبب اختيار أمريكا طريق التفاوض في هذا التوقيت بالذات، ومدى إمكانية نجاح هذا الحوار للتوصل إلى حل سلمي وإنهاء الاحتلال.

لماذا التفاوض الآن؟!

يرى المراقبون أن هناك عدة عوامل دفعت الولايات المتحدة إلى التفاوض مع حركة طالبان، التي كانت تعتبرها حتى وقت قريب (حركة إرهابية)، محظور التعامل أو التفاوض معها، ومن هذه العوامل:

أولاً: فشل قوات الاحتلال الأمريكي في حسم الحرب الأفغانية، على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على بدءتها ضد نظام طالبان، التي لا تزال تتمتع بنفوذ واسع.

ثانياً: حجم الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الحرب الأفغانية حسدت حتى الآن ١٨٦٤ جندياً أمريكياً، وجرحت أكثر من ١٥ ألفاً آخرين، وكبدت الميزانية الأمريكية قرابة ٤٥٠ مليار دولار.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة، فحوض حربين كبيرتين (العراق-أفغانستان) أرهق كاهل الميزانية الأمريكية، وفي ظل الركود الاقتصادي الراهن، بات تخفيض الميزانية أمراً ضرورياً لإدارة الأمريكية.

رابعاً: فشل حكومة الرئيس الأفغاني، الموالي للغرب، حامد كرزاي، في تحقيق أي تقدم يذكر، سواء في ما يتعلق بالملف الأمني أو القضاء على الفساد، فيما حققت حركة طالبان إنجازات واضحة على الأرض.

خامساً: أدى مقتل أسامة بن لادن إلى انخفاض شعبية الحرب الأفغانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى الكثيرون أن الهدف من الحرب قد انتهى، وأنه لم تعد هناك ضرورة للبقاء.

سادساً: حالة التملل التي أصابت شركاء واشنطن الأوروبيين بسبب إطالة أمد حرب لا طائل من ورائها، ولا أمل في كسبها أو حسمها.

سابعاً: توتر العلاقات بين أمريكا وبافغانستان، ووصولها لدرجة كبيرة من التدهور، منذ مطلع العام ٢٠١١، وهو ما يصعب من مهمة قوات الاحتلال في أفغانستان، وهذا ما دفع واشنطن إلى تبني لغة الحوار بعد توتر العلاقات مع إسلام آباد.

ثامناً: تفاقم الأزمة بين إيران وأمريكا والغرب، بسبب تعارض مصالح الطرفين في المنطقة، ورغبة أمريكا والغرب في إنهاء الطموح النووي الإيراني، ومن ثم أخذت أمريكا في التفاوض مع طالبان، وهو الخصم التاريخي والعقائدي لإيران، من أجل حصار إيران من كل جانب، وقطع الطريق على التقدم الروسي لنجدة إيران حال وقوع صدام بسبب العقوبات المرتقبة على تصدير النفط الإيراني.

تاسعاً: اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث يمكن تفسير تحركات البيت الأبيض وإدارة الرئيس أوباما لإيجاد حل سلمي للأزمة في أفغانستان بأنها جزء من خطة انتخابية لإعادة ترشيح أوباما لولاية ثانية، وإثبات نجاح الحزب الديمقراطي في قيادة السياسة الخارجية الأمريكية.

عاشراً: إدراك أمريكا أن سياسة صنع الانتظمة الاستبدادية والديكتاتورية كي تراعي مصالحها وتحفظ هيمنتها وتفوقها على المنطقة أصبحت سياسات بالية، وفي حاجة إلى مراجعة شاملة، فضلاً عن أنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من العناد والإصرار على رفض السياسات

باكستان وأزماتها السياسية.. إلى أين؟

الحكومة في مواجهة القضاء والجيش

مؤقتاً من قبل المحكمة العليا بحجة ازدياد القضاء. كما تم تعيين المحامي اعزاز احسن، وهو من قيادات حزب الشعب محامياً عن رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني، في وقت بدأ تسجيل قضية أخرى ضد رئيس الوزراء حول إقالة وزير الدفاع قبل أيام.

وقد أعلن رئيس الوزراء استعداده للمثول أمام المحكمة بدءاً من الخميس ١٩ الجاري، غير أن تكهنات عديدة تحوم حول مآلات هذه المواجهة، فهل يرضخ رئيس الوزراء لضغوط المحكمة، ويعتذر عن الماطلة في فتح قضايا الفساد ضد الرئيس وبقية القيادات السياسية، أم أنه يسلك طريق المواجهة التي قد تنتهي بإثبات تهمة «ازدياد القضاء»، وبالتالي فقد منصب رئاسة الوزراء والاحتفاظ بمقعده في البرلمان فقط، على أن يرشح حزب الشعب شخصاً آخر لمنصب رئاسة الوزراء حرصاً على بقائه في هرم السلطة التنفيذية.

فهل يمكن حزب الشعب الحاكم أن يرضخ لأوامر المحكمة، ويفتح ملفات الفساد ضد الرئيس زرداري ويضحي به في سبيل الحفاظ على الحكومة وعلى سمعته التي تشوهت كثيراً بملفات الفساد المسجلة باسم الرئيس؟ أم أنه يختار المواجهة ويمهد الطريق لانتخابات مبكرة؟

العسكر الغاضبون

أزمة الحكومة مع القضاء، ليست إلا الجزء البارز من جبل الأزمات الجليدي الذي اصطدمت به سفينة حزب الشعب الحاكم، وتشكل العلاقات المتوترة مع الجيش القاعدة الأساسية لهذا الجبل، خصوصاً في أعقاب ما عرف بـ «ميمو جيت»، حينما سرّبت وسائل الإعلام رسالة كان السفير الباكستاني في واشنطن حسين حقاني قد وجهها باسم الرئيس زرداري إلى قادة الجيش الأمريكي يطلب منهم المساعدة في منع الجيش

فهل تنتج باكستان في اختبار الديمقراطية هذه المرة، وتمر غيوم الانقلاب بعيداً عن سماء إسلام آباد، أم أنها تدخل في دوامة سياسية جديدة تدفع البلد نحو مزيد من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية؟ ■



بقايا تفجرات

كتب: مطيع الله تائب
لم ينجح رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني من مواجهته القضاء، حين أمرته المحكمة العليا بالمثول أمامها للاستماع إليه في تهمة «ازدياد القضاء»، وذلك ضمن فصل من فصول الأزمات السياسية التي تمر بها باكستان هذه الأيام.

وقد دفع حكم المحكمة العليا بأزمات باكستان السياسية إلى زوايا أكثر انسداداً، وقد يكون حل البرلمان، وعقد انتخابات جديدة أحد منافذها، مع تزايد المخاوف من عودة العسكر إلى قيادة البلد، معيدين سيناريو تكرر ثلاث مرات من قبل خلال ٦٥ عاماً من قيام باكستان.

أبعاد الأزمة مع القضاء

إن أكثر ما يعقد الوضع في باكستان هو تراكمات الماضي، الأمر الذي تجسد حالياً بوضوح في الأزمة بين حكومة حزب الشعب والقضاء الذي بدأ يتمتع بالاستقلالية، في عهد ما بعد الرئيس العسكري السابق برويز مشرف.

فالمحكمة العليا أبطلت في كانون الأول من عام ٢٠٠٩ مرسوم المصالحة الوطنية الذي صدر عام ٢٠٠٧ وأعطى لأكثر من ثمانية آلاف شخص من المسؤولين والشخصيات السياسية، من بينهم الرئيس الحالي آصف علي زرداري وآخرون من قيادات حزب الشعب الحاكم، الحصانة من المتابعة القضائية حول قضايا فساد وكسب غير مشروع.

فإسقاط تهمة الفساد عن الرئيس زرداري وبقية قيادات حزب الشعب، كانت قراراً سياسياً أخذته الرئيس السابق برويز مشرف لأغراض سياسية تخدم مصالحه، وعبر آليات شابها الكثير من الشبهات، وفي غياب استقلالية القضاء.

وشعر القضاء الباكستاني بعد استعادة استقلاليته أن مرسوم المصالحة الوطنية أضّر بحقوق عامة، فالغاه بالكامل، وطالب حكومة حزب الشعب الباكستاني بإعادة فتح القضايا المقامة ضد الرئيس آصف زرداري وبقية المسؤولين، الأمر الذي لم تتحرك فيه الحكومة حتى اليوم، ما دفع المحكمة العليا إلى استدعاء رئيس الوزراء للمثول أمام المحكمة لتبرير موقفه الماطل وتعطيل أوامر المحكمة والازدياد بها.

وعلى وتيرة متسارعة، بدأ التوتر يسود رد فعل الحكومة في ظل أخبار عن تغيير وزير العدل الحالي، مولا بخش تشانديو، وإعطاء الحقنية إلى جابر أعوان، محامي الحكومة الذي تم سحب رخصة مزاولته المحاماة

لبنان.. القاعدة آخر أوراق الصراع.. وحزب الله هو عدوها المفترض

بقلم: محمد علوش

التقارير الأمنية تعتبر حزب الله مسؤولاً عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتوريط لبنان في حرب يوليو/ تموز ٢٠٠٦، واجتياح بيروت في ٧ أيار ٢٠٠٨، وإسقاط حكومة سعد الحريري الذي يحظى بغالبية أصوات المسلمين واللبنانيين. وإذا ما عدنا إلى أحداث فتح الإسلام فسنجد أن البيانات التي صدرت عن تنظيم المقابلات الصحفية التي أجريت معه) كانت تُعَلَّل سبب قدومها إلى لبنان بهيمنة حزب الله وإيران على لبنان. وبغض النظر عن صحة هذا الموقف من عدمه نظراً إلى تفاوت الوعي السياسي في طبقات المجتمع، فإنه يعكس شعور كثير من اللبنانيين. ومواقفه الأخيرة الداعمة للنظام السوري التي قرأ فيها كثير من اللبنانيين موقفاً مذهيباً قبل أن يكون سياسياً هي أساس المشكلة، وهي النبع الذي يضح الماء في عروق الأرض التي تنبت منها القاعدة في لبنان.

بناء على ما سبق، فإن اللعب بورقة القاعدة يضر حزب الله أكثر مما ينفعه، لأن الدولة يجب عليها أن تفتش عن الأسباب التي تؤدي إلى خلق بيئة ملائمة للقاعدة، ومن ثم العمل على إزالة هذه الأسباب. والمتابع لطروحات تنظيم القاعدة يرى أن تحولاً طرأ على أدبياته في ما يتعلق بلبنان، فلم يعد بلداً يحكمه «الصليبيون» محاربة أهل السنة ويسعون للقضاء على وجودهم. بل أصبح لبنان تحت سلطة ولاية الفقيه الإيرانية، وبالتالي لم يعد مسيحيو لبنان العدو المباشر للقاعدة وإنما حزب الله.

الخلاصة

الضخ الإعلامي والتركيز اللامتناهي من قبل إعلام ٨ آذار ونخبها على القاعدة قد يُفهم على أنه دعوة مفتوحة للقاعدة للدخول إلى لبنان والعبور نحو سوريا، في محاولة منها لزرع أدلة تعطي مصداقية للرواية السورية حول حرب العصابات المسلحة، وربما استباقاً لأي تدخل عسكري خارجي في سوريا، حيث يُتَّهَم هذا الفريق بالقفز على المعادلة التي وضعها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بتحديد لبنان، والنأي به عما يحدث في سوريا إلى اتخاذ وضعية المتراس الأول في المواجهة القادمة.

وبالتالي تأتي المتاجرة بورقة القاعدة أو تسهيل حضورها كافياً لزعج لبنان وتحضيره سياسياً للدخول في حرب مع العالم من أجل حماية حكم عائلة الأسد. في سوريا ولبنان. ■

العبيسي استطاع أن يُحوّل ما تبقى من التنظيم بعد أحداث نهر البارد إلى جزء أساسي من تنظيم القاعدة، كما أنه نجح في إرسال مجموعات من الأصوليين إلى سوريا في حزيران ٢٠١٠، قبل أن تتمكن الأجهزة الأمنية اللبنانية من قتله في مدينة شتورا أثناء محاولته العبور سراً إلى سوريا في آب ٢٠١٠.

ومن المضحكات أن أحد الوجوه السياسية المعروف بولائه لسوريا خرج على محطة لبنانية يتهّم رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة بزعامة تنظيم القاعدة في لبنان. وبكل الأحوال، لا أحد يستطيع تأكيد أو نفي وجود القاعدة سوى الجهات الأمنية المختصة، وهو أمر يُفترض أن يُنأى به عن السجل السياسي لأنه لا يخدم الأمن في لبنان.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كانت القاعدة بحسب قوى ٨ آذار يعود حضورها إلى عام ٢٠٠٠ مع أحداث الضنية، وعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مع محاولات تفجير السفارتين الإيطالية والروسية وتهريب المقاتلين إلى العراق، قبل أن تشتد في عام ٢٠٠٦ بُعيد حرب تموز، فلماذا إذن استدعاء ورقتها بهذه القوة حالياً إلى الساحة؟ هنا يصبح النقاش سياسياً بحيث يتضح استخدام القاعدة ورقةً للتوظيف السياسي، وليس لمساعدة الأمن في تفكيك القنبلة.

حزب الله والقاعدة

حزب الله يشارك بأدواته الإعلامية في إثارة قضية القاعدة أكثر من أي فترة مضت، وهو لا يدرك أنه كحزب يحظى بحصة الأسد من المبررات التي تدفع تنظيم القاعدة للوجود في لبنان، وإذا ما اعتمدنا على ما توردته أجهزة المخابرات، فإن الأعوام التي تلت اغتيال الحريري في ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ كانت أكثر الأعوام نشاطاً وفعالية لتنظيم القاعدة، وهي الفترة التي يعتبر فيها حزب الله مسؤولاً عن كثير من الأحداث التي لحقت بلبنان.

والمراقب لا يحتاج كثير عناء لإدراك أن معظم

في الحكم أقرت للمسؤولين الأميركيين بوجود القاعدة. وتورد وثائق ويكيليكس أن رئيس الجمهورية ميشال سليمان أبلغ جيفري فيلتمان في ١٦ آب ٢٠٠٧ حين كان قائداً للجيش، أن تنظيم «القاعدة مصنف على أنه العدو في نهر البارد».

وتقول الوثائق إن وليد جنبلاط سرب إلى السفير الأميركي في لبنان جيفري فيلتمان في ١٥ أيلول ٢٠٠٦ تقريرين سرّيين مصدرهما استخبارات الجيش اللبناني، الأول يتحدث عن إدخال القاعدة كمية كبيرة من المتفجرات قد تستخدم لتفجير مقر الأمم المتحدة أو اجتماع لقوى ١٤ آذار، والتقرير الثاني يتحدث عن معلومات من داخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين تشير إلى أن سعد أسامة بن لادن دخل الأراضي اللبنانية مستخدماً جواز سفر إيرانياً، والنقى هيثم السعودي زعيم عصابة الأنصار حيث تقرر القيام بعمليات ضد قوات اليونيفيل، قبل أن يغادر لبنان عائداً إلى طهران عبر سوريا.

الخط بين الأمني والسياسي

يذهب هؤلاء في حججهم إلى أن عبد الرحمن عوض الذي استلم قيادة «فتح الإسلام» بعد اختفاء شاعر



عرسال

لم تثر تفجيرات دمشق الأولى الصدمة والبلبل في الشارع اللبناني بقدر إثارة الرواية السورية الرسمية التي أُلقت باللائمة على تنظيم القاعدة، بعد مضي يومين فقط على إنذار الجهات اللبنانية المختصة للجانب السوري بتسلسل عناصر القاعدة من لبنان إلى سوريا.

تبع ذلك خروج وزير الدفاع فايز غصن ليؤكد امتلاكه معلومات بحصول عمليات تشمل تهريب أسلحة ونقل عناصر من تنظيمات أصولية إلى سوريا عبر بلدة عرسال عند الحدود الشمالية الشرقية مع سوريا، تحت ستار انتمائهم إلى المعارضة السورية.

وقد اتخذ المشهد طابعاً درامياً بعد خروج كل من رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي لينقيا صحة ما أورده وزير الدفاع المحسوب على سليمان فرنجية الحليف التاريخي للنظام السوري.

وقبل الحديث عن التوظيف السياسي وما يحمله من مضامين ودلالات، كان لا بد من التفرقة بين الحدث السياسي والأخر الأمني في جدلية القاعدة. ولحل هذه الأحجية يتطلب الأمر الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل للقاعدة وجود في لبنان؟ وإذا كانت كذلك.. فهل هي بالحجم الذي تصوره قوى ٨ آذار؟

وثائق ويكيليكس تتحدث

للاستدلال على وجود «القاعدة» لجأت قوى ٨ آذار إلى وثائق ويكيليكس لإخراج قوى ١٤ آذار وإدانتها من قفها، وبحسب هؤلاء فإن هناك ٦٧ وثيقة من وثائق ويكيليكس ورد فيها اسم القاعدة في لبنان، وإن كثيراً من قيادات ١٤ آذار حين كانت

تحديات اجتماعية مبكرة تواجه الحكومة التونسية

سجلت خسائر مالية بقرابة ٢,٥ مليار دينار (١,٦٥٠ مليار دولار) عام ٢٠١١ بسبب الاعتصامات، وأن قطاع الفوسفات وحده خسر نحو ١,٢ مليار دينار (٨٠٠ مليون دولار).

وتراجعت نسبة نمو الاقتصاد التونسي إلى حوالي ٢٪ (تحت الصفر) عام ٢٠١١ بسبب تراجع الإنتاج والتصدير وتقهقر الاستثمار وغلق أكثر من ١٢٠ مؤسسة أجنبية.

بدوره حمل سمير بن عمر رئيس كتلة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في المجلس التأسيسي أقصى اليسار مسؤولية ما يحدث من أضرار جراء «الاحتجاجات المفتعلة»، ويقول «بعض الأطراف نزلت إلى مستوى الحضيض، وأصبحت تغلب مصلحتها الحزبية على مصلحة البلاد». وأكد أنها تسعى لإسقاط الحكومة وتعطيل المرحلة الانتقالية بافتعال هذه الاحتجاجات، كاشفاً عن أن هناك أدلة على اتهاماته وأن أبحاثاً قضائية مفتوحة في الموضوع.

نفي اليسار

لكن حمة الهمامي (زعيم حزب العمال الشيوعي) نفى نفياً قاطعاً ووقف حزبه وراء تاجيج الاحتجاجات الاجتماعية في البلاد.

واعتبر الاتهامات التي أطلقها المسؤولون الحكوميون لأقصى اليسار بأنها اتهامات «باطلة» كان نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يكيلها لمعارضيه.

وأشار إلى غضب شعبي سائد بسبب عدم وضوح الرؤية في ظل غياب برنامج حكومي واضح وحلول عاجلة لفائدة الفئات المهمشة والفقيرة، وفق قوله.

من جهته، يرى الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية محسن مرزوق أن دوافع الاعتصامات في البلاد هي «اجتماعية محضة بسبب الأوضاع المتردية».

وأضاف أن هناك حالات اجتماعية في حالة سيئة، الأمر الذي يتطلب من كل التونسيين سواء كانوا في النخب أو المجتمع المدني التضامن لمحاولة حل هذه المشاكل، على حد تعبيره. ■

تقرير: خميس بن بريك - تونس
لم تجاوز الحكومة الجديدة في تونس شهرها الأول، لكن الاعتصامات المطالبة بالتشغيل والتنمية ارتفعت بشكل كبير، ما جعل مسؤولين حكوميين يتهمون أطرافاً معارضة بالوقوف وراء تاجيج الأوضاع.

ويرى مراقبون أنه رغم مطالبة الرئيس التونسي منصف المرزوقي بمنح الحكومة هدنة بستة أشهر، أصبحت البلاد وفق رأيهم تواجه وضعاً مزرياً في ظل استمرار الاعتصامات وقطع الطرق والتعدي على المؤسسات العامة والخاصة.

ودفع هذا الاحتقان الرئيس المرزوقي لاتهام قوى اليسار بالتحريض على الاعتصامات ضد الائتلاف الحاكم، الذي يتكون من حركة النهضة الإسلامية وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات.

بدوره وجه رئيس الحكومة حمادي الجبالي أصابع الاتهام لأطراف «لم ترضها الانتخابات»، في إشارة إلى أحزاب اليسار التي حققت فشلاً ذريعاً في الانتخابات ومن بينها حزب العمال الشيوعي وحركة الديمقراطيين الوطنيين. وأشار إلى أن الحكومة ستلجأ إلى القانون لفك الاعتصامات غير المشروعة.

ولم تقف الاتهامات عند حدود الأحزاب اليسارية، وإنما طال ذلك الاتحاد العام للشغل، الذي وجه له البعض تلميحات مبطنّة بأنه هو من يحرك هذه الاحتجاجات بمباركته كثيراً من الإضرابات.

لكن الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي نفى تورط المنظمة في تأليب الناس ضد الحكومة، موضحاً أن «أكثر من ٨٠٪ من الاعتصامات ليس للاتحاد دخل فيها».

خسائر كبيرة

ويمارس معتمون بمدن متفرقة طرقاً مختلفة للتعبير عن غضبهم من استمرار تهيش مناطقهم الفقيرة وارتفاع البطالة، وأصبح بعضهم يلجأ إلى قطع الطرق وسكك الحديد وتعطيل الإنتاج والاعتداء على المؤسسات. وأكد رئيس الحكومة حمادي الجبالي الإثنين الماضي أمام المجلس التأسيسي أن تونس

الدرّة الفلسطيني.. والدرّة السوري!

بقلم: د. ديمة طارق طهبوب

كان حدثاً هزّ أصحاب الضمائر على امتداد العالم أن يقتل طفل بريء أعزل في حضن والده عن سابق إصرار وترصد، بينما صوت استغاثته يتعالى ليصدع قلوب الأحياء إلا قلب قاتله الميت. محمد الدرّة، الطفل الذي خلد اسمه وخلدت قصته على الرغم من مأساويتها لتثبت أن البطولة لا تعرف سناً كما أن الاحتلال المجرم لا يعرف الرحمة، لا لصغير ولا لكبير، وأن العيش بذلة لا يسمح للاب أن يكون أباً ولا للأطفال أن يحيوا طفولتهم، وأن الرفض معناه أن تستعدّ للضحية. وجّهوا الرصاص نحو رأسه كما يفعل كل القناصة، فهل كانوا يريدون موت الطفل أم موت الفكرة في رأسه ورؤوس من شاهده؟

نعرف أنّ البشر يتناسلون، فهل تتناسل المبادئ وتتوالد وتنقل ما بين الناس؟ نعرف كذلك أنّ الأثر ينتقل في عصبه الدم، فهل ينتقل أيضاً في عصبه الدين والأمة؟!

انفتحت عشرة سنة مرت على استشهاد محمد الدرّة في فلسطين، ولكن الرمز لم يمت. وأراد الله أن تعود الذكرى بجسد وروح بشر يدبّ على الأرض، فعبرت روح الشهيد من فلسطين إلى سوريا ليستلم الأمانة ويحيي سنة التضحية ذرة آخر وأسم خير آخر هو الشهيد محمود الدرّة الذي استشهاد قبل عدة أيام في ريف دمشق والتحق بركب شهداء الثورة السورية، ليؤكد أنّ هذه الأمة ما زالت حية على امتداد أوطانها.. فالاسم ذات الاسم، والقاتل ذات القاتل باطش غادر لا يعرف الرحمة، والدم ذات الدم، ألم يقل رسول الله ﷺ «والمسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم»، والروح ذات الروح بالرغم من تشويه الجسد تحلق في حواصل طير خضر.

استشهاد محمد الدرّة صوره المصور أبو رحمة ونقله بأمانة إلى العالم، وتحمل الضغط مقابل شهادة حق على بشاعة الجريمة، وشهادة محمود الدرّة تمت تحت أعين بعثة المراقبين العرب، فهل ينطقون بالحق أم يشهدون بالزور ويذهب دم محمود هدراً ويقتل المجرم من عقاب الدنيا؟! ما بين الدرّة الفلسطيني وعمه الثلاثيني السوري نعرف أنّ التاريخ فينا لا يموت، وأننا لسنا أحقاداً عاقين لنضال ومجد أبائنا الأوائل.

لبيلاد العرب اليوم وصف آخر ووحد بلون الدم، فلقد اتصل الماضي بالحاضر ليصوغ مستقبلًا مزهواً بالنصر والحرية إن شاء الله.

ما بين محمد الدرّة ومحمود الدرّة تتواصل قافلة الدرر من الشهداء، وسوريا ترث شيئاً من مجد فلسطين..

وصدق الشاعر إذ قال:

إذا مات فينا سيّد قام سيد
وما مات منّا سيد حنّف أنفه
يقرب حبّ الموت أجالنا لنا
اللهم قرب النصر بحق وحرمة دماء الدرّتين. ■

قوول لما قال الكرام فعول
ولا طال منّا حيث كان قتيل
وتكرهه أجالهم فتول